أثر الإفصاح عن مخاطر الإسناد الخارجى لوظائف المحاسبة على دقة تنبؤات المحللين الماليين بمنشآت الأعمال المصرية

عثمان عنتر احمد الشبراوي

الملخص:

يعتبر الإسناد الخارجي لوظائف المحاسبة من القضايا التي تحظى بإهتمام كبير ونمو مستمر في الآونة الأخيرة، حيث أصبح هناك اتجاه كبير من قبل العديد من المنشآت نحو الإسناد الخارجي لهذه المهام.

وعادة ما يرتبط بقرار الإسناد الخارجي لوظائف المحاسبة الكثير من المخاطر التي تعوق نجاح وتحقيق أهداف عملية الإسناد الخارجي، وبالتالى يمكن القول أن للإفصاح عن قرار الإسناد الخارجي لوظائف المحاسبة وما يصاحبه من مخاطر دور مهم في جعل التقارير المالية أكثر معلوماتية، وذلك لما يوفره من معلومات ذات تأثير إيجابى على أصحاب المصالح بصفة عامة والمحللين الماليين بصفة خاصة.

وبناءً على ما سبق يعمل البحث على إيجاد العلاقة التأثيرية بين المدخل المقترح للإفصاح عن مخاطر الإسناد الخارجي لوظائف المحاسبة بمنشآت الأعمال ودقة تنبؤات المحللين الماليين وهو ما سوف يجيب عنه مسار البحث.

Abstract :

External outsourcing of accounting functions is an issue that has received considerable attention and continued growth in recent times.

The decision to outsource accounting functions is often associated with many risks that hinder the success and achievement of the objectives of the external outsourcing process. Positive impact on stakeholders in general and financial analysts in particular.

Based on the above, the research works to find the effect of the relationship between the proposed approach to disclose the risks of outsourcing of accounting functions in enterprises and the accuracy of forecasts of financial analysts, which will answer the course of the research.

اولا: مشكلة البحث :

يعتبر الإسناد الخارجي لوظائف المحاسبة من القضايا الشائعة والتي تحظى بإهتمام كبير ونمو مستمر في الآونة الأخيرة، حيث أصبح هناك إتجاه كبير من قبل العديد من المنشآت نحو الإسناد الخارجي لهذه المهام. وذلك بسبب البيئة التنافسية الديناميكية التي تعمل بها المنشآت نتيجة عولمة الأسواق، والتغيرات التكنولوجية المتلاحقة، والحاجة إلى تلبية الإحتياجات المتنوعة والمتزايدة للعملاء.

وقد أشار الواقع العملى إلى أن الإسناد الخارجي لوظائف المحاسبة يلعب دوراً حاسماً في تقديم الدعم الخارجي والمشورة لإدارة المنشآت متبنية تحقيق مجموعة من أهداف ودوافع الإدارة المختلفة، وقد حققت الكثير من المزايا والدوافع التي أُستخدمت من أجلها، إلا أنه مازالت بعض المنشآت تواجه العديد من التهديدات والعقبات في شكل مخاطر قد تؤدى إلى التأثير سلباً على أداء المنشأة من ناحية، وفشل قرار الإسناد الخارجي من ناحية أخرى.

ويعتبر الإفصاح عن عمليات الإسناد الخارجى فى التقارير السنوية للشركات ذات أهمية كبيرة، بالإضافة إلى أن الإفصاح عن عمليات الإسناد الخارجى يشير إلى تحسن فى أداء السوق، والذي يكون معبرًا بمصداقية عن أسواق المال وهذا ما أكدت عليه دراسة (Premuroso et al., 2012) [١].

وإنطلاقاً مما سبق يمكن تحديد المشكلة البحثية لهذه الدراسة في أنه لا يوجد إرشادات أو معايير توضح كيفية الإفصاح عن عمليات الإسناد الخارجي لوظائف المحاسبة وما ينتج عنها من مخاطر.

وبالتالي هناك حاجة إلى تحليل أثر الإفصاح عن مخاطر الإسناد الخارجي لوظائف المحاسبة بمنشآت الأعمال على دقة تنبؤات المحللين الماليين بما يتلائم مع بيئة الأعمال المصرية، في محاولة لتخفيض المخاطر التي قد تنتج عن عمليات الإسناد الخارجي لوظائف المحاسبة، حيث أن المخاطر تتصف بالديناميكية والتغير المستمر وقد تؤثر فى إنحراف تنبؤات المحللين الماليين عن التنبؤ الدقيق في حالة عدم

الإفصاح عنها بطريقة ملائمة، وبصورة أكثر تركيزاً تسعى هذه الدراسة إلى البحث عن إجابات للتساؤلات البحثية الآتية:

١) ما هي مخاطر الإسناد الخارجي لوظائف المحاسبة؟
٢) إلى أي مدى يلقى الإفصاح عن مخاطر الإسناد الخارجى لوظائف المحاسبة قبول المعنيين بالدراسة، وأثر ذلك على دقة تنبؤات المحللين الماليين؟

ثانيا: أهداف البحث :

يتمثل الهدف الأساسى من هذا البحث فى محاولة تقديم مدخل مقترح للإفصاح عن مخاطر الإسناد الخارجى لوظائف المحاسبة بمنشآت الأعمال وأثر ذلك على دقة تنبؤات المحللين الماليين، ويتفرع من هذا الهدف عدة أهداف فرعية تتمثل فى:

١- إلقاء الضوء على مخاطر الإسناد الخارجى لوظائف المحاسبة وكيفية إدارتها.
٢- إلقاء الضوء على علاقة الإفصاح عن مخاطر الإسناد الخارجي لوظائف المحاسبة بدقة تنبؤات المحللين الماليين بما يتلائم مع بيئة الأعمال المصرية.

ثالثا: أهمية البحث :

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها، تستمد الدراسة أهميتها من ناحيتين هما:

أ) الأهمية العلمية :

إن الإفصاح عن مخاطر الإسناد الخارجى لوظائف المحاسبة يمكن أن يحسن من بيئة الإفصاح ويؤثر على دقة تنبؤات المحللين الماليين، وهي المشكلة التي لم تتناولها البحوث صراحة وربما هناك ندرة في تلك الأبحاث، وبالتالي تتمثل أهمية البحث من الناحية العلمية فيما يلي:

- ندرة الدراسات إلى حد علم الباحث التي تناولت تأثيرات الإفصاح عن مخاطر الإسناد الخارجي لوظائف المحاسبة بمنشآت الأعمال على دقة تنبؤات المحللين الماليين.

- تقديم رؤية أكثر وضوحاً عن أهمية المحتوى المعلوماتى للإفصاح الإختيارى عن الإسناد الخارجي لوظائف المحاسبة للغير بالنسبة لمتخذى القرارات أصحاب المصالح في المنشآت بصفة عامة، والمحللين الماليين بصفة خاصة.

ب)الأهمية العملية :

نظراً لعدم وجود معايير أو إرشادات كافية بشأن الإفصاح عن مخاطر الإسناد الخارجي لوظائف المحاسبة، وغموض في التوجيهات والإرشادات المتعلقة بأداء الأطراف ذات العلاقة بعمليات الإسناد الخارجي لوظائف المحاسبة، فإن أهمية البحث العملية تكمن فيما يلي:

- تقديم إرشادات عملية للمنشآت والهيئات الرقابية لأفضل السبل لإدارة مخاطر الإسناد الخارجي لوظائف المحاسبة وكيفية الإفصاح عنها، وذلك للحصول على أفضل النتائج.
- توفير التوجيه للمحللين الماليين حول القضايا التي يجب مراعاتها عندما تتبنى المنشأة الإسناد الخارجي لوظائف المحاسبة، للحصول على تنبؤات دقيقة.

رابعا: فروض البحث :

في ضوء طبيعة مشكلة البحث، وما هو مستهدف من دراستها، تم اقتراح الفروض البحثية التالية:

الفرض الأول : لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول المخاطر المرتبطة بعمليات الإسناد الخارجي لوظائف المحاسبة بمنشآت الأعمال المصرية.

خامسا: تقسيمات البحث :

في ضوء مشكلة البحث وأهميته ولتحقيق أهدافه سيتم تقسيمه كما يلي:

المحور الأول: مخاطر الإسناد الخارجي لوظائف المحاسبة بمنشآت الأعمال.

المحور الثانى: التأصيل العلمى لمفهوم التنبؤات المالية من منظور محاسبى.

المحور الثالث : أثر الإفصاح عن مخاطر الإسناد الخارجي لوظائف المحاسبة على تنبؤات المحللين الماليين.

المحور الرابع: الخلاصة والنتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية.

المحور الأول : مخاطر الإسناد الخارجي لوظائف المحاسبة :

بالرغم من تعدد المزايا والمنافع التي تحققها عمليات الإسناد الخارجى، إلا أن هناك العديد من المخاطر التي ترتبط بعمليات الإسناد والتي تجعل العديد من المنشآت تُحجم عن إتخاذ هذا القرار. والواقع أنه كثيراً ما يفشل الإسناد الخارجى في تحقيق الفوائد المتوقعة نتيجة لعجز المنشآت في إدارة المخاطر المتأصلة والمرتبطة بعملية الإسناد الخارجي [٢]. ومن هذا المنطلق سيتم التعرض لأهم المخاطر التي تواجه الإسناد الخارجي.

حيث أشارت احدى الدراسات، أن هناك بعض المخاطر التي تواجه الإسناد الخارجي لوظائف المحاسبة، والتي تتمثل فيما يلي [٣]:

أ. مقاومة الإسناد الخارجي كوظيفة أساسية: فمثلا حدوث تلك الظاهرة في الصين والتي تعتبر ثاني أكبر اقتصاد في الوقت الحالي، فإن الشركات الصينية مازالت تنظر إلى الإدارة المالية كفرع هام وسري، نظرا لنقص الشفافية السياسية، والتهرب الضريبي، كما أن تسريب المعلومات المالية قد يسبب تأثيرات خطيرة.

ب. مشاكل في التواصل: من خلال القيام بعملية الإسناد الخارجي للمحاسبة يمكن أن توجد صعوبات في الاتصالات، فمثلاً قد تقوم الشركة (العميل) بإخفاء معلومات وبيانات هامة عند التعاقد مع مقدمي الخدمة، مما يؤدي إلى منع مقدمي الخدمة من توفير خدمات ذات جودة عالية، ومن ثم قد يصل الأمر في بعض الأحيان إلى فشل التعاون، وقد يكون هناك مشاكل أثناء عملية نقل البيانات مثل أعطال النظام.

ج. ضعف مهارات الإدارة المالية: عملية الإسناد الخارجي تؤدي إلى أن يفقد العاملين في الشركات لمهارات المحاسبة تدريجياً، في حين أن الإدارة المالية تتطلب

معارف ومهارات متخصصة لتوفير الخطط الاستراتيجية للشركة لدمج الأموال والموارد بشكل حيوي.

وأشارت إحدى الدراسات، إلى أنه حين ترغب منشأة في تحقيق المرونة من خلال الإسناد الخارجي، فإنها تصبح معتمدة على غيرها من المنشآت، وبالتالي قد تتعرض لنفس مخاطر منشأة الخدمة، كما يمكن أن تتعرض لمخاطر التبعية باعتمادها على جهات خارجية، وبالتالى قد تفقد قوتها في المجال التنظيمى. ومن ناحية اخرى، عندما تهدف المنشأة إلى زيادة الجودة من خلال الإسناد الخارجى يمكن أن يسبب ذلك خسائر كبيرة في جودة الموظفين، وانخفاض في مؤهلاتهم [٤].

كما أوضحت عدة دراسات أن مخاطر الإسناد الخارجي لوظائف المحاسبة تتمثل في عدم تحقق الوفر المنتظر في التكلفة، والإعتماد الشديد على المحاسب الخارجي المسندة إليه الوظائف المحاسبية، بالإضافة إلى أن ولاء هذا المحاسب الخارجي سيكون للمنشأة المحاسبية التابع لها وليس للمنشأة العميل [٥].

كما أشارت دراسة أخرى إلى أن هناك عدة مخاطر ترتبط بعمليات الإسناد الخارجي لوظائف المحاسبة وهي كالتالى [٦]:

١. **مخاطر اتخاذ قرار الإسناد:** حيث يشير عامل القرار إلى مدى أهمية دراسة المكاسب والمخاطر المحتملة والمحيطة بقرار الإسناد الخارجي لوظائف المحاسبة من قبل إدارة واعية، حيث يمكن تقسيم المخاطر لنوعين: مخاطر تتعلق بإتخاذ قرار خطأ بالإسناد، ومخاطر تتعلق بتجاوز التكلفة المخطط لها.

٢. **مخاطر الإتصال بين الأطراف المتعاملة :** وتتمثل في المخاطر العلائقية التي ترتبط بعلاقة إدارة المنشأة بالعاملين بها من اتجاه، وعلاقة إدارة المنشأة بالطرف الخارجي من اتجاه آخر، والتي تنتج عن سوء فهم العاملين لعمليات الإسناد الخارجي لعدم وجود تنسيق داخلى بينهم وبين إدارة المنشأة، بالإضافة إلى عدم إفصاح الطرف الخارجي بشكل كافى عن امكانياتهم للمنشأة في الوقت المناسب، والسلوك الإنتهازى للطرف الخارجي والمنشأة الناتج عن الإختلافات الثقافية والسلوكية مما يؤدى إلى وجود أزمة في الثقة بين الطرفين.

٣. **مخاطر تحديد نطاق عمليات الإسناد الخارجي:** وتتمثل في المخاطر التي قد تنتج عن عدم تحديد نطاق العمليات التي سيتم إسنادها، فالمنشآت التى تقوم بإسناد الوظائف الأساسية المضيفة للقيمة أو تقوم بإسناد الوظائف المساعدة غير الأساسية الهامة نسبياً، تعرض المنشأة لتسريبات في المعلومات عن التكنولوجيا والموارد المستخدمة والمعلومات المتعلقة بالعملاء، مما يفقدها القدرة على المنافسة.

٤. **مخاطر اختيار مقدم الخدمة الخارجي :** قد تحصل المنشآت على مزايا كثيرة نتيجة إختيار مقدم خدمات جيد، وأيضاً قد تواجه مخاطر عديدة إذا فشلت في الإختيار الجيد لمقدم الخدمة أهم تلك المخاطر وجود صعوبة في الإتصال وعدم مساعدة المنشأة في حل المشاكل، بالإضافة إلى عدم مساعتها على تحسين عملياتها التجارية والعمل على زيادة كفائتها.

٥. **مخاطر عقد الإسناد الخارجي :** تشير مخاطر العقد إلى عدم شمولة على وصف دقيق للخدمة ومستوى الأداء المطلوب أو خطة الإتصال، بالإضافة إلى التلاعب من قبل مقدم الخدمة الخارجي ببعض الثغرات الموجودة بالعقد مثل: قد يتم الاتفاق على بعض العمليات المالية محددة ولكنها ليست موحدة، أو قد لا يشمل العقد على الشروط الجزائية في حالة التأخر في أداء الخدمة، مما قد يفرض على العلاقة بين الطرفين اللجوء في النهاية إلى التقاضى، مما يؤدى إلى سطوع تكاليف إدارية خفية.

ومما سبق يرى الباحث أن مخاطر الإسناد الخارجي لوظائف المحاسبة تتشابه مع تلك المخاطر المرتبطة بالإسناد الخارجي بصفة عامه مع اختلاف درجة أهميتها وتأثيرها على المؤشرات المالية للمنشأة، وذلك على اعتبار أن الوظائف المحاسبية هي أحد الخدمات التي قد ترغب المنشأة في إسنادها لطرف خارجى. بالإضافة إلى يتوقف نجاح عمليات الإسناد الخارجي على تفعيل المنشأة لإستراتيجيات إدارة المخاطر المناسبة للإستجابة لمخاطر الإسناد، لزيادة قدرة المنشأة في التغلب عليها.

وبالتالي فإنه من خلال ما تم عرضه مسبقاً يمكن تحديد المخاطر المحتملة في ضوء دورة حياة الإسناد الخارجي لوظائف المحاسبة. فإن ذلك يتطلب تقسيم دورة

حياة الإسناد الخارجي لوظائف المحاسبة إلى مرحلتين أساسيتين، متفرع منهما أربع مراحل فرعية أخرى، وهما كالتالى:

أولاً: المرحلة القبلية – (قبل الإسناد الخارجي) وتشمل:

١- مرحلة إتخاذ قرار الإسناد أو عدم الإسناد، وتحديد الوظائف التي سوف يتم إسنادها للمسند إليه، واختيار المسند إليه.
٢- مرحلة التفاوض وإبرام الاتفاق مع المسند إليه، والتي تشمل تحديد مدة الإسناد، تحديد الأتعاب، تحديد نظام سداد الأتعاب، تحديد مستويات الأداء المطلوبة، تحديد درجة المرونة، الاتفاق حول بنود العقوبات والتعويضات في حالة عدم الإلتزام، حدود آليات الحوكمة.

ثانياً: المرحلة البعدية – (بعد الإسناد الخارجي) والتي تشمل:

١- مرحلة الإنتقال وتنفيذ النشاط من خلال نقله من داخل المنشأة إلى خارجها، وما يستلزم تلك المرحلة من إيجاد خطوط التواصل والتعاون والتنسيق بين إدارة المنشأة والمسند إليه.
٢- مرحلة المتابعة والتقييم وفقاً لشروط ومقاييس الأداء المحددة مسبقاً، وفى ضوء ما يستجد من تطورات.

وبالتالي يمكن توضيح المخاطر المحتملة خلال دورة حياة الإسناد الخارجي لوظائف المحاسبة من خلال الجدول التالى:

جدول رقم (١) مخاطر دورة حياة الإسناد الخارجي لوظائف المحاسبة

قبل الإسناد الخارجي		بعد الإسناد الخارجي	
مخاطر اتخاذ القرار والإختيار	مخاطر التفاوض وإبرام الإتفاق	مخاطر الإنتقال والتنفيذ	مخاطر المتابعة والتقييم
• عدم وجود رؤية وخطة استراتيجية شاملة ووضع ميزانية غير دقيقة لقرار الإسناد الخارجي. • عدم تجانس دوافع وأهداف الإسناد مع أهداف المنشأة. • عدم مشاركة كافة المستويات الإدارية في اتخاذ قرار الإسناد. • التحديد غير الدقيق لنوعية وحجم الوظائف الواجب إسنادها. • التحليل غير الدقيق للتكلفة والعائد من قرار الإسناد. • الإختيار غير المناسب لتوقيت الإسناد الخارجي.	• عدم وجود خطة وخبرة كافية لإدارة التفاوض حول بنود الإتفاق المختلفة. • تنطوى عملية التفاوض على تكاليف عالية. • عدم تقييم القدرة المالية والتشغيلية للمسند إليه. • عدم تقييم خبرة ومعرفة وكفاية موارد المسند إليه. • نقص خبرة المنشأة في إدارة عقود الإسناد الخارجي. • الصياغة غير الجيدة لبنود الاتفاق. • عدم شمول العقد على وصف دقيق للخدمة ومستوى الأداء المطلوب وبنود كافية تضمن	• عدم وضع خطة إنتقالية شاملة. • عدم وضع برنامج شامل لإدارة التغيير، وإدارة العلاقات، وإدارة المخاطر. • تحقيق مصالح خاصة بين الإدارة والمسند إليه، دون مراعاة مصالح المنشأة. • تمرير الإدارة لبعض أو كل مسؤلياتها للمسند إليه. • عدم الكفاءة والفاعلية في إدارة	• ارتفاع تكاليف إدارة وتنسيق ومتابعة وتقييم عملية الإسناد الخارجي. • فقدان الرقابة الكاملة على الوظائف المحاسبية محل الإسناد. • عدم الإلتزام بالجدول الزمنى. • عدم القدرة على الإستجابة للمخاطر والمشاكل العرضية وغير المتوقعة. • زيادة التكاليف الضمنية أو الخفية في عقد الإسناد. • عدم استخدام المسند إليه مستويات الجودة المتعلقة بالنواحى البشرية والمادية. • فقد أو تسريب بيانات

• وجود قصور في آليات تقديم العطاءات. • عدم افصاح الموردين بشكل كافى عن قدراتهم. • الإختيار غير المناسب للمسند إليه.	للمنشأة الرقابة والمتابعة على خدمات المسند إليه.	المدخلات والمخرجات بين طرفى العلاقة التعاقدية. • المعارضة المحتملة من موظفي الإدارة المالية.	ومعلومات المنشأة للمنافسين. • عدم وجود خطط للطوارئ. • مخاطر وتكاليف إعادة التعاقد مع مسند إليه آخر فيما إذا فشل المسند إليه الحالي. • مخاطر وتكاليف إعادة إعادة أداء الوظائف المحاسبية داخلياً فيما إذا فشل المسند إليه الحالي. • فقدان المعرفة والقدرات والمهارات اللازمة للإدارة المالية تدريجياً.

المحور الثانى: التأصيل العلمى لمفهوم التنبؤات المالية من منظور محاسبى.

ترجع أهمية التنبؤات المالية لكونها أداة هامة تمكن من مساعدة متخذى القرارات الإقتصادية في إتخاذ قراراتهم الإستثمارية أو التمويلية بشكل مناسب وسليم إضافة إلى أن التنبؤات المالية تساعد في تخفيض درجة عدم التأكد وتعمل على تقييم المخاطر المحتملة والمتعلقة بالمستقبل.

- **مفهوم التنبؤات المالية:**

ترى إحدى الدراسات أن التنبؤات المالية هى معلومات مستقبلية تعرض المركز المالى المتوقع ونتائج الأعمال المتوقعة والتدفقات النقدية للمنشأة، بناءً على إفتراضات يتوقع أن تحدث ومسارات العمل التي يتوقع أن تتبعها(٧).

كما عرفتها دراسة (أميرة، ٢٠١٣) بأنها معلومات مستقبلية متوقع حدوثها تساعد في التعرف على موقف المنشأة الحالي والمستقبلى ومدى كفاءة الإدارة في تحقيق الأهداف المرجوة ودرجة عدم التأكد المحيطة بالتدفقات النقدية للمنشأة بدرجة ثقة مقبولة من قبل كافة الأطراف الداخلية والخارجية للمنشأة(٨).

وعرفتها أيضاً دراسة أخرى بأنها تقدير للمستقبل من قبل أفراد أو مؤسسات لمواجهة احتياجات معينة، للوقوف على التغيرات التي قد تطرأ على دخل المنشأة مركزها المالى، وانعكاس هذه التغيرات على الأداء المالى لها، وتستند إلى معايير موضوعية متمثلة في استخدام الأسس العلمية والأساليب الرياضية والإحصائية والرصيد المتراكم من الخبرات والمعرفة (٩).

وعرف معيار المراجعة المصرى (٣٤٠٠) الخاص **"باختبار المعلومات المالية المستقبلية"** التنبؤات المالية بأنها المعلومات المالية المستقبلية المعدة على أساس افتراضات خاصة بأحداث مستقبلية تتوقع الإدارة حدوثها، ورد فعل الإدارة المتوقع عند تحقق تلك الإفتراضات، وذلك في التاريخ الذي يتم فيه إعداد المعلومات (١٠).

ويقصد بها أيضاً التنبؤات المتعلقة بالمستقبل سواء احتوت هذه التنبؤات على تقديرات تعتمد على الأسلوب الشخصي أو انتهجت هذه التنبؤات المنهج التخطيطي بإتباع أساليب علمية منظمة وشاملة أو استخدمت هذه التنبؤات أساليب رياضية أو إحصائية لقياس العلاقات الدالية بين المتغيرات للوصول إلى معدلات التغير بينها (١١).

ومما سبق يعقب الباحث على هذه التعريفات بأن التنبؤات المالية تتشابه فيما بينها في أنها معلومات مستقبلية متوقع حدوثها ويتم إعدادها بناءً على إفتراضات

وتحليلات لعدد كبير من المتغيرات، ويتم إعداد التنبؤات وفقاً للمعلومات المتوافرة لدى المنشأة، فهى تمثل استخداماً لكل البيانات الملائمة لإعداد تقديرات تتعلق بالمستقبل بما يخفض عدم التأكد.

١. محددات دقة تنبؤات المحللين الماليين :

تتأثر دقة تنبؤات المحللين الماليين بعدد من المحددات، حيث توجد مجموعتين من العوامل المحددة لدقة تنبؤات المحلل المالى، محددات خاصة بالمحلل المالى، ومحددات خاصة بالعميل ويمكن تناول هذه المحددات تفصيلاً كالآتى [١٢]:

- **محددات خاصة بالمحلل المالي :**

١. خبرة المحلل المالي: يقصد بالخبرة بالنسبة للمحلل المالي عدد السنوات التي قضاها منذ بداية إلتحاقه بالعمل في مجال التحليل المالي وحتى تاريخه. كما أن خبرة المحلل المالي ترتبط طردياً بدقة تنبؤات المحللين الماليين، حيث إنه كلما زادت خبرة المحلل المالي بالمنشأة محل التحليل زادت درجة دقة تنبؤاته، وذلك يرجع إلى المعرفة الواسعة التي يحققها من خلال التحليلات التي قام بها في السنوات السابقة للمنشأة محل التحليل، بالإضافة إلى إمكانية حصوله على معلومات من الإدارة حول أداء المنشأة.

٢. الجهد المبذول من المحلل : تشير نتائج الدراسات إلى وجود علاقة طردية بين الجهد المبذول من قبل المحلل المالي في الحصول على المعلومات من مصادرها المختلفة عن المنشأة وتحليلها وبين دقة تنبؤاته لأنه يصبح أكثر قدرة على التنبؤ بفرصها المستقبلية.

٣. عدد المنشآت التى يتابعها المحلل : يرتبط عدد الشركات المغطاة من المحلل المالي ارتباطاً عكسياً مع دقة تقديراته وذلك نظراً لأن المحلل في هذه الحالة يوزع وقته وجهده على عدد أكبر من المنشآت.

٤. حجم مكتب التحليل المالي : كلما زاد حجم مكتب التحليل المالي - يقاس بعدد المحللين العاملين به - زادت دقة تنبؤات المحللين الماليين.

٥. المدى الزمنى للتنبؤ: هناك علاقة عكسية بين فترة التنبؤ ودقة تنبؤات المحلل

المالي بمعنى أنه كلما طالت فترة التنبؤ زادت درجة عدم التأكد وضعفت قيمة المعلومات المتاحة في التنبؤ بالمستقبل.

٦. دقة تنبؤات المحلل في السنوات السابقة : أشارت الدراسات إلى أن هذا المحدد أكثر أهمية وإرتباطاً بدقة تنبؤات المحللين الماليين.

- **محددات خاصة بالمنشأة محل التحليل :**

١. حجم العميل: اتفقت معظم الدراسات على أنه يوجد ارتباط موجب (طردي) بين دقة تنبؤات المحللين الماليين وحجم العميل، فكلما زاد حجم العميل زادت دقة تنبؤات المحللين الماليين. وتم تفسير ذلك بأن المنشآت الكبيرة تتميز بأنها أكثر استقراراً في النمو والدخل، وإضافة إلى زيادة توافر المعلومات الخاصة بهذه المنشآت في السوق وزيادة جودة الإفصاح المحاسبي ويهتم بها العديد من المحللين بسبب اهتمام المستثمرين المتزايد بها. إضافة إلى ذلك أن الإدارة قد تزود بعض المحللين بمعلومات داخلية تساعدهم في توقع الدخل وإصدار التوصيات بما يزيد من دقة تنبؤات المحللين الماليين، إلا أن دراسة (Kesket, 2011) توصلت لنتيجة مختلفة تماماً وهي أنه توجد علاقة عكسية بين حجم العميل ودقة تنبؤات المحللين الماليين، فكلما زاد حجم العميل قلت دقة تنبؤات المحللين الماليين، حيث إن زيادة حجم العميل وتعدد الفروع والأنشطة والجنسيات، وما يترتب على ذلك من تعقد في مهمة المحلل المالي تجعل تقديراته أقل دقة.

٢. شفافية التقارير المالية : توجد علاقة طردية بين شفافية التقارير المالية ودقة تنبؤات المحللين الماليين، أي أنه كلما زاد مستوى الشفافية في التقارير المالية - تحسن طبيعة ونوعية وكمية المعلومات المتاحة عن الشركة محل التحليل - زادت درجة دقة تنبؤات المحللين الماليين.

٣. الإفصاح الإختيارى : يعتبر الإفصاح الإختيارى أحد العوامل الهامة الحاكمة لتنبؤات المحللين الماليين للعديد من الأسباب أهمها [١٣]:

- مساعدة الإفصاح الإختيارى في تخفيض المخاطر المتعلقة بدرجة عدم التأكد المرتبط بالمستقبل.
- تعد المعلومات المفصح عنها الأساس الذي سيبنى عليه المحللين كافة

قراراتهم، فالمحللين الماليين في حاجة إلى معلومات كافية عن المنشأة عند إجراء عملية التنبؤ.

- يساهم الإفصاح الإختيارى في تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات الناتجة عن علاقة الوكالة، مما يجعل تنبؤات المحللين الماليين أكثر دقة وأقل تشتتاً.

٤. حوكمة الشركات: تشير نتائج الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين حوكمة العميل ودقة تنبؤات المحللين الماليين، أي كلما زاد مستوى تطبيق حوكمة المنشآت في المنشأة محل التحليل زادت دقة تنبؤ المحلل المالي.

٥. درجة دعم الإدارة: كلما زاد توجيه الإدارة للمحلل المالي زادت دقة تنبؤاته، حيث إن الإدارة هي أكثر مصادر المعلومات موثوقية بالنسبة للمحلل المالي سواء حصل منها على المعلومات بشكل رسمي أو غير رسمي. إلا أن دراسة **(أميرة، ٢٠١٣)** كان رأيها مختلفاً فى هذا الخصوص، إلى أن توجيه إدارة المنشأة للمحلل قد يؤدى إلى خفض دقة تنبؤاته بسبب قيام المنشأة بإدارة الربحية، الأمر الذي تسبب في إنهيار العديد من المنشآت، كما أن توجيه إدارة المنشأة للمحلل قد يخلق ضغوطاً عليه لإصدار تقارير غير متحفظة عنها، مما يفقد تنبؤاته الدقة والقبول من جانب المتعاملين في أسواق المال، لذا يفضل عدم توجيه الإدارة للمحلل عند إجراء التحليل، بل جعل المعلومات متاحة لكافة المحللين دون البعض منهم[١٤].

ويرى الباحث أن دقة تنبؤات المحللين الماليين والتي يمكن التعبير عنها بأنها مدى تطابق البيانات الناتجة عن تنبؤات المحللين الماليين مع البيانات الفعلية المفصح عنها، تتأثر بالعديد من المحددات قد يرجع بعضها لعوامل تتعلق بالمحلل المالى نفسه أو بالمنشأة محل التحليل. ولعل أهم المحددات التي تؤثر في دقة تنبؤات المحلل المالى هي شفافية التقارير المالية وكم المعلومات المفصح عنها بالتقارير المالية، لما توفره من معلومات تساعد المحلل المالى على إجراء تنبؤات مالية تتسم بالدقة.

المحور الثالث: أثر الإفصاح عن مخاطر الإسناد الخارجي لوظائف المحاسبة على دقة تنبؤات المحللين الماليين.

لقد تعددت التوصيات بضرورة أن تفصح المنشآت عن الأخبار السلبية مبكراً حتى تقلل من حدة عدم التأكد المرتبطة بقرارات المستثمرين، وأن يكون هناك إفصاح وتقرير عن المخاطر التي تتعرض لها المنشآت، وأن عدم التقرير عن هذه المخاطر كان من ضمن الأسباب التي أدت إلى الفشل في الحد من الأثر السلبي لعدم تماثل المعلومات، الأمر الذي أدى إلى حدوث الأزمة المالية العالمية الطاحنة في ٢٠٠٨م [١٥]. وقد تأثرت البورصة المصرية كغيرها من بورصات العالم بفعل تلك الأزمات، حيث بدأت رحلة هبوط قوية لتشهد أسوأ أعوامها على الإطلاق.

ولا شك أن تنبؤات المحللين الماليين والتي تستند بشكل رئيسي على شفافية الإفصاح بالتقارير المالية المنشورة تعد بمثابة النواة الأساسية التي تعتمد عليها قرارات الاستثمار في الأوراق المالية الأمر الذي يجعل تخفيض أخطاء تنبؤات المحليين الماليين لأدنى درجة ممكنة هدفاً ملحاً من قبل العديد من الأدبيات المحاسبية والاقتصادية.

فتنبؤات المحلل المالي تعكس كل المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية المنشورة، وقد تعكس بعض المعلومات غير المتاحة للجمهور والتي قد يلجأ لشراء بعضها حتى تكون توقعاته ذات قيمة للمستثمر، ولذلك يجب على المحلل المالي ألا يكون اهتمامه محصوراً فقط بالمحتوى الكمي للأرقام الواردة في القوائم المالية والإيضاحات المرفقة بها، وإنما يجب أن يبحث ما وراء تلك الأرقام من مؤشرات ودلالات يمكن أن تساهم في بناء توقعاته، وأن يكون لديه القدرة على الاستخدام الكفء لتلك المعلومات للتوصل إلى تنبؤات أكثر دقة. ولزيادة دقة تنبؤات المحليين الماليين، يجب عليهم تحري الدقة في تقدير هذه التنبؤات والحصول على كافة المعلومات المتاحة حول المنشأة [١٦]، ولذلك فإن دقة تنبؤات المحليين الماليين ترتبط إلى حد كبير بمستوى ودرجة شفافية الإفصاح بالتقارير المالية [١٧].

ويمكن توضيح أهمية الإفصاح بصفة عامة للمحللين الماليين من خلال التالى:

توصلت دراسة (Aboud & Roberts, 2016) إلى أن إصدار معيار التقرير المالى الدولى رقم (٨) والذي يطالب المنشآت بالتوسع في الإفصاح ليتضمن معلومات مالية وغير مالية سوف يساهم إيجاباً في تحسين دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح بما يدعم منافع تبنى معايير IFRS على التغير في خصائص تنبؤات المحللين الماليين (١٨).

بينما توصلت دراسة (Glaum et al, 2013) من خلال فحص ما إذا كان تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المنشآت الألمانية يحسن من دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح بإستخدام وتطوير نموذج للمعادلة الهيكلية structural equation model التي تسمح بفصل تأثير جودة الإفصاح في المنشآت عن التأثيرات الأخرى المرتبطة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية على دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح، إلى أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية والذى يتطلب من المنشآت الإفصاح عن معلومات أكثر وتفاصيل أكثر من الموجودة في المعايير المحلية مما يؤدى إلى تخفيض ممارسات إدارة الأرباح وزيادة جودتها مما ينعكس إيجاباً على دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح (١٩).

وأخيراً توصلت دراسة (Cotter et al, 2012) إلى أن تبنى معايير IFRS تجعل المنشآت تقدم مزيد من الإفصاح في القوائم المالية بما يسمح للمحللين أن يكون لديهم فهم أفضل لأداء وتوقعات المنشآت وبالتالي تزيد من دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح وإنخفاض تشتت تنبؤاتهم (٢٠).

وعلى النقيض فإن هناك تراجع في أهمية قيمة المعلومات المالية للمحللين الماليين، وذلك يرجع إلى أنها أصبحت غير كافية لتعكس الأصول المعرفية غير الملموسة والمعلومات غير المالية الأخرى(٢١).

كما أشارت دراسة (Gasperini et al, 2012) إلى أهمية المعلومات غير المالية لأنها توفر معلومات متنوعة لأصحاب المصالح تتمثل في الإفصاح عن

المخاطر البيئية والإقتصادية والأخلاقية والتي لا تستطيع التقارير المالية توفيرها وحدها [٢٢].

بالإضافة إلى ماسبق، اتفقت دراسة (العازمى، ٢٠١٢) على ضرورة توفير التقارير المالية لإحتياجات المستخدمين من المعلومات غير المالية المتعلقة بالتشغيل ومقاييس الأداء وإدارة المخاطر وخطط الإدارة المستقبلية والفرص والتهديدات [٢٣]. وبالتالي فإن المحللين الماليين في حاجة لإستخدام المعلومات غير المالية، لأنها تؤثر على توصياتهم المتعلقة بالأداء المستقبلي للمنشأة [٢٤].

كما توصلت إحدى الدراسات إلى أنه لا يكفي تحليل أداء المنشأة من الناحية المالية فقط ففي بعض الأحيان لا تعكس التقارير المالية الوضع الحقيقى للشركة، وفى هذه الحالة تفسر المعلومات غير المالية هذا الخلاف، وأكدت الدراسة على ضرورة ألا يكون قياس الأداء حكراً على معايير التحليل المالى، بل يجب أن يتم بطريقة شاملة إستناداً إلى كل من المعايير المالية وغير المالية [٢٥].

واختلفت بعض الدراسات حول المصادر التي يمكن الإعتماد عليها من قبل المحللين الماليين في الحصول على المعلومات غير المالية بخلاف القوائم المالية والإيضاحات المتممه لها [٢٦]. فبصدور قانون الإفصاح العادل تم حظر الإفصاح الإنتقائى من المنشأة لأطراف معينة، منهم المحللين الماليين. ولكن في نفس الوقت شجع قانون الإفصاح العادل أن تقوم إدارة المنشأة بالإفصاح الوقتى المفصل عن المعلومات غير المالية بخلاف الأرباح من خلال مصادر متعددة تحتوي على معلومات مهمة وذات مصداقية، منها تنبؤات الإدارة بالأرباح والنشرات الصحفية والمؤتمرات الجماعية والتقارير السنوية وبالتالي يزداد الطلب على المحللين الماليين لتوضيح أثار المعلومات غير المالية من هذه المصادر على تنبؤاته بالأرباح المستقبلية.

بناءً على ماسبق يرى (رضا، ٢٠١٧) أن النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة لا تعنى أن المعلومات المالية لم يعد لها دور في تحسين المقدرة التنبؤية للمحلل

المالى، ولكنها لم تعد كافية بمفردها في مساعدة المحلل المالى على القيام بوظيفة التنبؤ بالأرباح بكفاءة وفاعلية بل يجب عليه أن يبحث عن مصادر أخرى مكملة للمعلومات المالية في ظل بيئة الأعمال الحالية التي تتسم بالسرعة والتطور والتعقيد، مما يتطلب مزيد من الإفصاح غير المالى جنباً إلى جنب مع الإفصاح المالى [٢٧].

وإزاء ما سبق، يرى الباحث أنه من تحليل آراء الباحثين أن الإفصاح بنوعيه المالى وغير المالى بشكل عام له تأثير على دقة تنبؤات المحللين الماليين، ولكن لم تتطرق الدراسات إلى بيان مدى تأثير الإفصاح عن مخاطر الإسناد الخارجي لوظائف المحاسبة على دقة تنبؤات المحللين الماليين، وبالتالي فإنه يستوجب القيام بمزيد من الأبحاث والدراسات على هذه النقطة البحثية.

المحور الرابع: النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية.

أولاً: النتائج:

١) توصل الباحث من خلال الدراسة النظرية إلى العديد من النتائج أهمها:

- يؤدى إسناد المنشآت لوظائفها المحاسبية بدون دراسة جدوى ذلك القرار إلى مواجهة مجموعة من المخاطر، والتي بدورها من الممكن أن تؤثر على أداء تلك المنشآت وتعرضها لخسائر كبيرة.
- أن المنشآت التي تسند وظائفها المحاسبية خارجياً، يجب أن تتبنى مجموعة من الآليات التنظيمية والمحاسبية لإدارة الإسناد الخارجي بشكل صحيح، ويتطلب ذلك تشكيل فريق عمل ذات مهارات وخبرات كافية.
- أن الإفصاح عن مخاطر الإسناد الخارجي لوظائف المحاسبة يؤثر على دقة تنبؤات المحللين الماليين، وذلك لأن الإفصاح بصفة عامة من المحددات التي تزيد من دقة تنبؤات المحللين الماليين، من خلال تخفيض درجة عدم التأكد المحيطة بأداء المنشأة المستقبلى.

٢) توصل الباحث من خلال الدراسة الميدانية إلى العديد من النتائج أهمها:

(أ) اتضح من اختبار كروسكال واليز وجود اختلافات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول المخاطر المرتبطة بالإسناد الخارجي لوظائف المحاسبة، وعلى هذا تم رفض الفرض الأصلى الأول وقبول الفرض البديل وهو أنه "توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين أراء عينة الدراسة حول المخاطر المرتبطة بعمليات الإسناد الخارجي لوظائف المحاسبة بمنشآت الأعمال".

(ب) عدم صحة الفرض الثانى والذي ينص على "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محاور المدخل المقترح للإفصاح عن مخاطر الإسناد الخارجي لوظائف المحاسبة ومؤشرات دقة تنبؤات المحللين الماليين بمنشآت الأعمال المصرية"، وصحة الفرض البديل الذي ينص على "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محاور المدخل المقترح للإفصاح عن مخاطر الإسناد الخارجي لوظائف المحاسبة ومؤشرات دقة تنبؤات المحللين الماليين بمنشآت الأعمال المصرية".

ثانياً: التوصيات:

استناداً إلى النتائج التي توصل إليها الباحث في كل من الدراسة النظرية والميدانية، يوصى الباحث بما يلي:

١. على إدارة المنشأة ضرورة عمل تحليل شامل لمخاطر الإسناد قبل اتخاذ القرار بالإسناد والعمل على إنشاء نظام فعال لإدارة تلك المخاطر، وعمل خطة للطوارئ، ويجب أن تمتد إدارة المخاطر التي تتعرض لها المنشأة لتشمل المنشأة الخدمية.

٢. ضرورة الإفصاح في التقارير المالية للشركات عن أي عقود إسناد تقوم بها الشركة وبصفة خاصة الإسناد الخارجي لوظائف المحاسبة، مما يؤدي إلى ترشيد قرارات الاستثمار وتحسين الأداء.

٣. قيام جمعية المحاسبة والمراجعة المصرية بتنظيم البرامج التدريبية والمؤتمرات التي تناقش دور الإسناد الخارجي لوظائف المحاسبة في تحسين فرص الإستدامة للشركات.

٤. العمل على وجود تنظيم مهني يتولى تحديد العلاقة بين الشركة ومورد الخدمة، والتي تتمثل في المهام المكلف بها مورد الخدمة، وأتعابه، وفترة الإسناد.
٥. ضرورة صدور تشريع مصحوب بلائحة تنفيذية مرنة لتقنين وتنظيم الإسناد بصفة عامة، والإسناد لوظائف المحاسبة بصفة خاصة.

ثالثاً: الدراسات المستقبلية:

١. أثر الإفصاح الاختياري عن مخاطر الإسناد الخارجي لعمليات المنشأة على جودة التقارير المالية.
٢. تحليل العلاقة بين الإسناد الخارجي لوظائف المحاسبة وأداء الشركات الصغيرة والمتوسطة المقيدة في بورصة النيل المصرية.
٣. دراسة المخاطر المرتبطة بإسناد الوظائف المحاسبية وتأثيرها على استمرارية المنشأة.
٤. أثر الإفصاح الإختيارى عن مخاطر الإسناد الخارجي لوظائف المحاسبة على القيمة السوقية للمنشأة.
٥. دراسة دور الإسناد الخارجي لوظائف المحاسبة في تحسين فرص الإستدامة للشركات.

قائمة المراجع:

(1) Premuroso, R., Skantz, T. and Bhattacharya, S., (2012), "Disclosure of Outsourcing in the Annual Report: Causes and Market Returns Effects", **International Journal of Accounting Information Systems**, 13, pp. 382-402.

(2) Samantra, C., Datta, S., & Mahapatra, S. S. (2014). "Risk assessment in IT outsourcing using fuzzy decision-making approach: An Indian perspective", **Expert Systems with Applications,** 41(8), p.4010.

(3) **For more details:**

- Zhuang, P., (2013), "Ubiquitous Decision Making Proceses in Accounting Outsourcing - Case Stdy of Four Finnish small and Medium Sized Enterprises", Master's Thesis, Aalto University, pp. 6-11.
- Zhang, L.& Gu, W., (2013), "The Simple Analysis of Impact on Financial Outsourcing Because of the Rising of Cloud Accounting", Asian Journal of Business Management, 5(1), pp. 140-143.

(4) Yildiz, S., & Demirel, Z. H. (2014). "The benefits, risks and effects on performance of the outsourcing: A comparative study of seasonal and permanent hotels". **Procedia-Social and Behavioral Sciences**, 109, P.515.

(5) **For more details:**

- Jayabalan, J. & Dorasamy, M. (2009). "Outsourcing of Accounting Functions Amongst SME Companies in Malaysia: An Exploratory Study", Accounting Business and the Public Interest, 8(2), p. 110.
- زكى، عمرو السيد، (٢٠١٠)، "نموذج مقترح لتفسير قرار الوحدة الاقتصادية بإسناد الخدمات المحاسبية الضريبية إلى طرف خارجى-مع دراسة تطبيقية في جمهورية مصر العربية"، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الإسكندرية، ص. ١٩.

(6) Fang, F., 2016, "A Study on the Risk of Small and Medium Enterprises Financial Outsourcing in China", Open Journal of Social Sciences, 4(10), pp. 9-13.

(٧) لطفي، أمين السيد أحمد، (٢٠٠٦)، "**نظرية المحاسبة- منظور التوافق الدولى**". الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص ٦٩.

(٨) السيد، أميرة حامد، (٢٠١٣)، "قياس أثر الإفصاح الإضافى من قبل الإدارة والوسطاء ونشرات الأعمال على القرارات الاستثمارية لمنشآت الأعمال"، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ص ٦٠.

(٩) سليمان، محمد محمود، (٢٠١٣)، "محددات أخطاء تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم: دراسة تجريبية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ص ١٢.

(١٠) شاكر، أحمد محمد، (٢٠١٥)، "أثر التحفظ المحاسبى على العلاقة بين مستوى تطبيق الحوكمة ودقة تشتت تنبؤات المحللين الماليين للأرباح والتدفقات النقدية-دراسة تجريبية"، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ص ٩.

(١١) يوسف، أبو بكر محمد، (٢٠١٦)، "قياس أثر شفافية الإفصاح بالتقارير المالية على دقة تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم: دراسة إمبريقية"، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مجلد ٣٨، عدد، ص ١٧٨.

(12)**For more details:**

- Keskek, S., (2011), "Are-examination of the Importance of Analysts and Forecast Characteristics For Forecast Accuracy. The Effects of Analyst Disagreement, State Forecasts, And the Information Enviroment", **taxas A & M University**, available at : www.ssrn.com.
- Barniv, R. (2009). "Does foreign investor demand for information affect forecast accuracy? Evidence from the Chinese stock markets", **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, 18(2),pp. 101-118.
- Jung, B., Shane, P., & Yang, S. (2008). "The existence and value-relevance of financial analysts' long-term growth forecasts", **Unpublished working paper**, University of Hawaii, University of Colorado, University of Texas, Manoa, HA, Boulder, CO, Austin, TX, available at : www.ssrn.com.
- Ernstberger, J., Krotter, S., & Stadler, C. (2008). Analysts' forecast accuracy in Germany: The effect of different accounting principles and changes of accounting principles. **Business Research**, *1*(1), pp. 26-53.

- بلال، السيد حسن سالم، (٢٠١٥)، "أثر الإفصاح عن مؤشرات الأداء غير المالية على تقديرات المحللين الماليين: دراسة تجريبية"، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ص ٢٥-٢٨.
- سليمان، محمد محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص ٤١-٥٣.

(١٣) سمعان، أحمد محمد شاكر حسن، (٢٠١٧)، " تحديد اتجاه السببية للعلاقة بين مستوى شفافية الإفصاح وتغطية المحللين الماليين للشركات المساهمة المصرية: دراسة إمبريقية" ، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، عدد١ ، ص ص. ٢٠-٢١.

(١٤) السيد، أميرة حامد، **مرجع سبق ذكره**، ص ٦٥.

(15) Ntim, C., Lindop, S. and Thomas, D. (2013), "corporate governance and risk reporting in South Africa: A study of corporate risk disclosures in the pre- and post-2007/2008 global financial crisis periods" , **International review of financial analysis**, 30 (1), pp. 363-383.

(16) Personne, k., paajarvi, k., **op.cit**, p 7-10.

(17) Papadamoua, S., Sidiropoulos, M. and Spyromitros, E. (2014), "Does central bank transparency affect stock market volatility? ", **Journal of International Financial Markets, Institutions & Money**, 31 (1), pp 362-377.

(18) Aboud, A., Roberts, C.(2016), "The impact of IFRS 8 on analyst earning forecast accuracy: EU Evidence", **British Accounting and Finance Association Annual Conference.**

(19) Glaum, M., Baetge, J., Grothe, A., & Oberdörster, T. (2013), "Introduction of International Accounting Standards, disclosure quality and accuracy of analysts' earnings forecasts", **European Accounting Review**, 22(1), pp. 79-116.

(20) Cotter, J., Tarca, A., & Wee, M. (2012), "IFRS adoption and analysts' earnings forecasts: Australian evidence", **Accounting & Finance**, 52(2), pp.395-419.

(21) Orens, R., & Lybaert, N. (2013), "Disclosure of Non-Financial Information: Relevant to Financial Analysts?", **Review of Business and Economic Literature**, 58(4), pp.375-406.

(22) Gasperini, A., Doni, F., & Pavone, P. (2012), "The integrated report in the south african mining companies listed on the Johannesburg stock exchange (jse): analysis of non-financial information and impacts on external disclosure", **In EIASM 8th Interdisciplinary workshop on Intangibles, Intellectual Capital & extra financial information.**

(٢٣) العازمى، فالح راشد، (٢٠١٢)، "دراسة تحليلية لأوجه القصور في التقارير المالية الحالية وأثرها على الإفصاح المحاسبى: دراسة تطبيقية على الشركات الكويتية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، عدد ٤، الجزء ٢، ص ص.٢٠١-٢٠٢.

(24) Orens, Raf & Nadine, Lybaert, (2010), "Determinants of sell-side financial analysts' use of non-financial information" , **Accounting and Business Research**, Vol. 40, No.1, pp.39–53.

(25) Dorina , P., Victoria , B, &Diana , B. (2013), "Aspects of Company Performance Analysis Based on relevant Financial Information and Nonfinancial Information " , **the Journal of The Fuculty of Economic** , 1(1), pp. 956- 961.

(26) **For more details:**

- Bassemir, M., Novotny-Farkas, Z., & Pachta, J. (2013), "The Effect of conference calls on analysts' forecasts–German Evidence", **European Accounting Review**, 22(1), pp.151-183.
- Mayew, W. J., Sharp, N. Y., & Venkatachalam, M. (2013), "Using earnings conference calls to identify analysts with superior private information", **Review of Accounting Studies**, 18(2), 386-413.

(٢٧) محمد، رضا محمود، (٢٠١٧)، "أثر تفعيل التكامل بين الإفصاح المالى وغير المالى على دعم المقدرة التنبؤية للمحللين الماليين بالأرباح: دراسة تجريبية"، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الأسكندرية، ص ٦٧.